

دراسة ميدانية لتقييم سياسات جذب الاستثمارات العربية والمعوقات التي تحول دون جذبها في منطقة العقبة الاقتصادية - شركة السرايا نموذجاً

د. هانم رجب آل درويش *

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تقييم سياسات جذب الاستثمارات العربية من خلال تسليط الضوء على الضمانات والتسهيلات والامتيازات المقدمة للمستثمرين، كما تناولت الدراسة كذلك عددا من المعوقات التي قد تحول دون تشجيع جذب الاستثمارات العربية بالشكل المطلوب والمتوقع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. تمثل مجتمع البحث من جميع الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، كما تكونت عينة الدراسة من شركة السرايا كنموذج للاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. اعتمدت الباحثة على مجموعة من المقاييس الإحصائية لتحليل البيانات ضمن برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن هناك اتفاق وتأييد متوسط بين أفراد عينة البحث حول درجة مساهمة سياسات الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية في جذب الاستثمارات العربية بالشكل المطلوب والمتوقع. كما توصلت الدراسة الى أن هناك عددا من المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية. أوصت الدراسة بأهمية إعادة النظر بسياسات جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية والوقوف على المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية بشكل أكثر فعالية خاصة فيما يتعلق بالتكاليف الاستثمارية العالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العربية، مقومات الاستثمار، سياسات جذب الاستثمار.

Abstract :

The present research aimed mainly to evaluate the policies of attracting Arab investments by focusing on the guarantees, facilities and privileges offered to investors. The research also addressed a number of obstacles that may prevent the encouragement of attracting Arab investments in the desired and expected manner. The research was based on the analytical descriptive approach. The research community represents all Arab investments in Aqaba Private Economic Zone. The sample of the study was formed by Al Saraya as a model for Arab investments in Aqaba Private Economic Zone.

The researcher adopted a set of statistical measures for data analysis within the

* دكتور - كلية العقبة الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن .

Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) program. The research concluded the following main findings : there is an average agreement and support among the members of the research sample regarding the contribution of Arab investment policies in Aqaba Economic Zone for attracting Arab investments in the desired and expected manner.

The research also found that there are a number of obstacles that standing as stumbling stone to attract Arab investments in Aqaba Economic Zone. The research suggested various recommendation in this regard i.e. evaluating the policies of attracting Arab investments in Aqaba Economic Zone and drawing a road map to control obstacles and challenges that prevent attracting Arab investments in Aqaba Economic Zone in an effective manner, particularly in terms of high investment costs .

المقدمة:

التكامل والتعاون الاقتصادي العربي حلم طالما راود الشعوب العربية قاطبة، ومع مرور الوقت واستفحال الظروف السياسية وفي ظل ما يشهده الوطن العربي من فرقة وانقسام وغياب الإرادة يصبح الحلم بعيد المنال، لكن كما يقال ما لا يدرك جله لا يترك كله، فما زالت هنالك قواسم مشتركة (الموقع الجغرافي، الدين، اللغة، الثقافة، الثروات...) تفرض على الدول العربية موقفاً جماعياً منسقاً، وأشكالاً مختلفة من التعاون دفاعاً عن البقية الباقية من مصالحها، ففي ظل العولة والتكتلات الاقتصادية والصناعية والمالية الكبرى أصبح العمل الفردي يرتب مزيداً من الانقسام والفرقة، فالذئب يأكل من الغنم القاصية.

وان كان مواجهة تلك التكتلات بتكامل عربي مشابه صعب المنال فلا أقل من التأقلم معها لا سيما في الجانب الاقتصادي الليبي المشترك، بزيادة حجم الاستثمارات العربية البينية وتوفير مناخ استثماري ملائم يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وتأمين المستثمر العربي وضمان استثماراته وتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر المختلفة.

وقد أدرك الأردن فوائد الاستثمار العربي المشترك في زيادة معدلات النمو وتطوير اقتصاده وتنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة والمبتكرة والصناعات المتطورة والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، ومن هذا المنطلق أصبح جذب الاستثمار العربي للأردن أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية لصناع القرار في الأردن، فبادر إلى إصلاحات شاملة مبكرة مع بداية عهد الملك عبد الله الثاني، ففي نيسان من عام 2000 انخرط الأردن في النظام الاقتصادي العالمي بحصوله على عضوية منظمة التجارة العالمية وعدد من منظماتها، ما يعني فتح الأسواق العالمية للسلع والخدمات الأردنية، وسعى الأردن كذلك نحو التخصصية وتحرير قطاع الاتصالات والخدمات المالية، وضمن حقوق الملكية الفكرية بإصداره قانون يحمي حقوق الطبع والعلاجات التجارية والتصاميم الصناعية، ووقع الأردن اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية (اتفاقية أغادير

(2006) ، واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2007، واتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2001، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات التجارية بهدف جذب الاستثمارات العربية للأردن (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، 2016).

في هذا الإطار أولت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية منطقة العقبة أهمية كبيرة لجعلها مناخاً صالحاً وآمناً للاستثمارات العربية والأجنبية، فأصبحت العقبة منذ عام 2001 وبموجب قانون خاص منطقة اقتصادية خاصة لتشكل نقطة انطلاق نحو إنشاء مركز إقليمي متطور في موقع استراتيجي من الشرق الأوسط ليكون حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية المتكاملة والمتعددة الأنشطة والتي تشمل السياحة والخدمات المهنية والنقل المتعدد الوسائط والصناعات ذات القيمة المضافة وهي بذلك توفر فرصاً استثمارية على مستوى عالمي في هذا الموقع المنافس الذي يتميز بمستوى معيشي متقدم.

مشكلة البحث :

الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي وقعها الأردن مع عدد من الدول العربية بهدف جذب الاستثمارات والتي دخل بعضها حيز التنفيذ، وقارب بعضها على الانتهاء من مراحلها الأولية، والإصلاحات التشريعية التي أقرت في مجال الاستثمارات وما يتعلق بها من قوانين وأنظمة ومنها إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كان الهدف الأساسي منها خلق بيئة استثمارية جيدة وجذابة، وجذب المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وقدمت العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات، وفي هذا السياق يتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية :

1. ما مدى فعالية سياسات جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية ؟
2. ما هي المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية ؟

أهداف البحث :

1. التعرف على مدى فعالية سياسات جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية
2. التعرف على المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية .

أهمية البحث :

تذبح أهمية البحث من أهمية الاستثمارات ودورها في تنمية الاقتصاد للمملكة الأردنية الهاشمية، من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي - وهو الأمر الذي سوف ينعكس على الارتقاء بالمستوى المعيشي والازدهار والرفاهية للمجتمع. كما تنبع أهمية البحث كذلك من أهمية تهيئة مناخ استثماري لاستقطاب رؤوس الأموال وجذب المستثمرين لغايات تفعيل العلاقات مع الدول العربية ، وهو ما ينعكس على انفتاح الاقتصاديات بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية .

فرضيات البحث :

1. لا تساهم سياسات الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية في جذب الاستثمارات العربية بالشكل المطلوب والمتوقع .
2. هناك العديد من المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية .

منهج البحث : لغايات تحقيق أهداف البحث، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتبسيط الضوء على سياسات الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية وتقييمها والوقوف على أهم التحديات التي تواجه المستثمرين متمثلة بشركة السرايا، حيث يحاول هذا المنهج تفسير البيانات وتحليلها لاستنباط دلالتها وزيادة رصيد المعرفة حول موضوع البحث .

مجتمع وعينة البحث :

يتحدد مجتمع الدراسة بجميع الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وأما عينة الدراسة فهي عينة قصدية استهدفت شركة السرايا كنموذج للاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث تم اختيارها بناء على المعايير التالية :

- تنوع القطاعات لا شركات التي تعمل بها عينة البحث (قطاع تنمية وإدارة المشروعات، قطاع الأراضي، قطاع العقارات) .
 - كبر حجم أصول الشركة .
 - كبر حجم التداول خلال الخمس سنوات الأخيرة .
- وقد تم توزيع ما عدده (30) استبانة على عينة الدراسة، استهدفت الإدارات الوسطى والتنفيذية، حيث بلغ المجموع الكلي للاستبانات المعبأة نحو (30) استبانة، كما تم استبعاد ما عدده (10) استبانات نظراً لعدم اكتمال المعلومات فيها، وبذلك خضعت الاستبانات القابلة للتحليل نحو (20) استبانة أي بنسبة (67%) من الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مقبولة لهذا النوع من البحوث .
- أساليب جمع البيانات والمعلومات :**

1. **البيانات الثانوية :** وذلك من خلال الاطلاع على المنشورات والكتب والدوريات وشبكة المعلومات (الانترنت) ذات العلاقة بموضوع البحث، كما تم الاطلاع كذلك على العديد من الدراسات السابقة والرسائل الجامعية والمراجع العربية والأجنبية والتي ساهمت بدور كبير في إعداد الاطار النظري للبحث فضلاً عن دعم الجانب الميداني
2. **البيانات الأولية :** تم الاعتماد على قائمة استبيان للعينة المستهدفة في هذا البحث، وذلك في ضوء الرؤية العلمية المتحققة لعدد كبير من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، حيث استهدفت الاستبانة عدداً من المحاور الهامة والتي تتمثل بتقييم سياسات جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية والمعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية.

أداة البحث :

اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس (مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً) لفقرات الاستبانة، وقد أعطيت هذه الإجابات الدرجات (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (1)، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وكذلك على كل بعد من أبعادها؛ تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول رقم (1) :

الجدول (1)

المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاداة وكذلك على كل بعد من أبعادها

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من 1.00 – أقل من 1.80	منخفضة جداً
من 1.80 – أقل من 2.60	منخفضة
من 2.60 – أقل من 3.40	متوسطة
من 3.40 – أقل من 4.20	مرتفعة
من 4.20 – 5.00	مرتفعة جداً

صدق أداة البحث وثباتها :

لغايات التحقق من الصدق الظاهري لأداة البحث، قامت الباحثة بعرضها على ثلاثة محكمين عاملين في ثلاثة جامعات حكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تم اختيارهم بناءً على مجموعة من المعايير أهمها اختصاصهم في موضوع البحث فضلاً عن اهتماماتهم البحثية في مثل هذا النوع من البحوث، وقد تم تعديل الاستبانة على ضوء مقترحاتهم التي شملت إضافة أو حذف أو إعادة الصياغة لبعض الفقرات . ولقياس مدى ثبات الأداة، تم استخدام مقياس كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لقياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول والثاني من أسئلة الاستبانة، حيث بلغ (0.69) (0.70) على التوالي، وهذه النسب تعتبر معقولة لمثل هذا النوع من البحوث (Krajewski., et.al, 2010) .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لغايات معالجة البيانات واختبار فرضيات البحث، حيث تضمنت هذه الأساليب اختبارات المصادقية والثبات فضلاً عن التكرارات، النسب المئوية، الانحراف المعياري .

حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .

- الحدود الزمانية : تحددت الدراسة زمانياً في الفترة التي تم بها توزيع الاستبانة وهي شهر شباط من عام 2018.
 - الحدود البشرية : تحددت الدراسة بشرياً بالمدراء العامين والمدراء التنفيذيين ورؤساء الاقسام في شركة السرايا حيث بلغ عددهم نحو (30) فرداً .
 - الحدود الموضوعية : تحدد موضوع الدراسة بالآثر الاقتصادي ولم يتعد الى آثار اخرى قد تنجم عن الاستثمارات مثل الآثر الاجتماعي او السياسي او أي آثار اخرى قد تنتج عنها.
- الاطار النظري والدراسات السابقة :

لقد حظيت سياسات جذب الاستثمارات المباشرة اهتمام العديد من الدول، فلم يقتصر الأمر على الدول الفقيرة فقط بل تعداها ليشمل الدول الغنية كذلك من خلال تبنيها لبعض السياسات التي تهدف من ورائها إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية (قسم الأبحاث والدراسات، 2003) . ففي السنوات القليلة الماضية قامت الكثير من الدول العربية بما فيها الأردن بتمهيد الطريق أمام هذه الاستثمارات الأجنبية لجذبها من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة، ومنح الحوافز والتسهيلات والامتيازات (المالكي، 2001) . لكن مجرد زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات، لا يعني بالضرورة أنها ستحقق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف، أو تزيد من جاذبيته، لأن المستثمر أياً كانت جنسيته لا يعطي الأولوية القصوى لحوافز أو تسهيلات أو امتيازات، وإنما يعطي الأولوية القصوى للاستقرار السياسي والظروف الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية والقانونية والإدارية في الدول المضيفة للاستثمار وهي ما تعرف بمناخ الاستثمار (بجاوية، 2005).

وفي هذا الصدد، فقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات برصد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال عام 2016 من خلال تسليط الضوء على الوضع التنافسي للدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تضمن التقرير عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم.

وعن واقع وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي وآفاقها، عالجت دراسة لوعيل (2015) : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، واستعرضت الدراسة أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور كل من الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي والدول المستقبلة له، كذلك أشكال الاستثمارات الأجنبية بحسب الاتجاه والهدف. تحدثت الدراسة عن واقع الاستثمارات العربية البينية الذي يكشف تدنياً واضحاً لدورها في الاقتصاديات العربية وأن هناك مشاكل تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

وحول التأثيرات المتوقعة على سكان العقبة نتيجة لتحويل العقبة الى منطقة اقتصادية خاصة، أشارت الى ذلك دراسة Kimberly (2013) تحول الصورة : التطور الاجتماعي والاقتصادي في العقبة، الأردن، وهدفت الدراسة إلى بحث التحولات الاقتصادية والسياحية

والتنمية التي شهدتها العقبة والتي يفترض أن توفر فرصاً لتمكين المجتمع المحلي من رفع مستوى معيشته.

أما أثر الاستثمار العربي على الاقتصاد الاردني فقد استهدفت دراسة طاقة وآخرون (2008)، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الاردني "دراسة تحليلية" تحليل واقع الاستثمارات العربية في الاقتصاد الاردني والتعرف على مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق نتائج ايجابية على هيكلية الاقتصاد الاردني وتجنبه المشاكل والاختناقات الاقتصادية. وتناولت الدراسة مفهوم الاستثمار وأهميته الاقتصادية، وتناولت كذلك تحليل تطور واقع الاقتصاد الاردني خلال الفترة 1991-2005.

وعن مناخ الاستثمار وتحدياته هدفت دراسة عربيات (2007) : مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، إلى التعرف على واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي وأهم العقبات التي تواجه الاستثمار بالإضافة إلى التعرف على الآفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وخلصت الدراسة إلى أن استثمار الإمكانيات (الموارد) لدى المجتمعات تعتبر من أهم الدعام الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني السليم القوي القادر على مواجهة مختلف التحديات وحل مشكلات عديدة تعاني منها الدول النامية ومنها الدول العربية كالبطالة والفقر والمديونية الخارجية والتضخم.....الخ.

أما على صعيد العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومة الأردنية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد توصلت دراسة (هيل، 2002) إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي ما زال قليلاً وهذا يرجع إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وأوصى الباحث بضرورة توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المشتركة فقد توصلت دراسة Gilmore, et al (2003) والتي استهدفت بيئي البحرين وإيرلندا للتعرف على طبيعة المخاوف المقدمة ومستوى الرضا لدى المستثمرين، حيث توصلت الدراسة إلى أن معدلات الضرائب، البنية التحتية، والاستقرار السياسي تسهم بدور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية في حين لم يكن مستوى تدني الأجور والمستوى الثقافي ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمارات المباشرة على الاقتصاديات الرقمية، فقد توصلت دراسة Georgis (2005) بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بدفع الشركات على تحسين أدائها وفعاليتها، كما ساهمت سياسات إزالة المعوقات الداخلية على تحسين حركة رأس المال والتطور السريع في المشاريع متعددة الجنسية. أما دراسة Thomas & Peter (2005) والتي استهدفت تسليط الضوء على سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، فقد خلصت الدراسة بعدد من النتائج أهمها أن الدول التي تتميز بالاستقرار السياسي، فضلاً عن الدور الثقافي لطبيعة المجتمع الحاضر للاستثمارات هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أظهرت نتائج الدراسة كذلك أهمية التعرف على تفضيلات المستثمرين

والعمل على توفيرها .

وأخيراً، تطرقت دراسة بجاوية (2005) : الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي، إلى عموميات حول الاستثمار ومناخ الاستثمار، ثم دراسة متطلبات الاستثمار ومناخ الاستثمار، وأخيراً ربطت الدراسة مناخ الاستثمار بالعملة من خلال العوامل المساهمة في تشابه مناخات الاستثمار في العالم وتأثير اليورو على مناخ الاستثمار، واستعرضت الدراسة أهم تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية، عن طريق دراسة التدفقات الاستثمارية والتطورات التشريعية للدول العربية في المجال الاستثماري، وكذلك التطورات الاقتصادية، وفصلت الدراسة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية، وكذلك الجهود القطرية، وأخيراً الترتيبات الترويجية الجديدة التي قامت بها الدول العربية لجذب الاستثمار.

وخلاصة الدراسات المشار إليها سابقاً العربية والأجنبية منها نلاحظ بأنها استهدفت عدداً من العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية، كمعدل دخل الفرد والاستقرار الاقتصادي والسياسي ودور ثقافة المجتمع ومعدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دور الاستثمارات الأجنبية في توفير فرص عمل وزيادة الإنتاجية . وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تناولت بعض تلك المتغيرات مع اختلاف الفترة الزمنية والمنهجية مما ترتب عليه اختلاف نتائج التحليل التي تم التوصل إليها .

تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

في هذا الجزء من البحث، سوف تستعرض الباحثة تحليل نتائج البحث واختبار الفرضيات على النحو التالي :

الفرضية الأولى : " لا تساهم سياسات الاستثمار العربية في منطقة العقبة الاقتصادية في جذب الاستثمارات العربية بالشكل المطلوب والمتوقع " .

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (1-12) من أسئلة المحور الأول من محاور الاستبانة والتي يمكن تلخيص نتائجها على النحو التالي من خلال الجدول رقم (2) والذي يشير إلى الإحصاءات الوصفية لآراء عينة البحث حول فعالية سياسات جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية :

1- تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (2.61-3.50) ، وعليه فإننا نلاحظ أن أعلى المتوسطات تأييداً من قبل عينة البحث كان للفقرة رقم (11) والتي تتعلق بمستوى استبعاد العلاقات الشخصية على الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.50) ونسبة التأثير (70.0%) وانحراف معياري (85) .

2- كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (10) والتي تتعلق بمستوى توفير مكاتب خاصة للمستثمرين لغايات تقديم التسهيلات، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.61) ونسبة التأثير (52.2%) وانحراف معياري (69) .

3- بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (3.01)، كما بلغت نسبة التأثير للفقرات مجتمعة حوالي (60.27%)، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة تقريبا (90)، وهذا يدل على قلة التباين والتشتت بين إجابات عينة البحث، وهو ما يشير أيضا إلى أن هناك اتفاق وتأييد متوسط بين أفراد عينة البحث حول درجة مساهمة سياسات الاستثمار العربية في منطقة العقبة الاقتصادية في جذب الاستثمارات العربية بالشكل المطلوب والمتوقع.

جدول رقم (2) : التحليل الوصفي لآراء عينة البحث حول فعالية سياسات جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير %	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية
1	مستوى الضمانات المقدمة للمستثمرين لتشجيع الاستثمارات العربية وحمايتها	3.16	.92	63.334	3	متوسطة
2	مستوى الحد من البيروقراطية والروتين في إجراءات إصدار رخص الاستثمار	3.22	1.11	64.44	2	متوسطة
3	مستوى دعم عمليات تقليل التكاليف المادية للمستثمرين ومساعدتهم للاستقرار في المشروع	2.94	1.05	58.88	5	متوسطة
4	مستوى الاستفادة من إعفاءات توزيع الأرباح	3.05	.93	61.11	6	متوسطة
5	مستوى الاستفادة من تأجير الأراضي لمدة 50 عام لتشجيع على الاستثمار في العقبة	3.22	.64	64.44	2	متوسطة
6	مستوى فعالية الإعفاءات من ضريبة الخدمات الاجتماعية	2.94	.53	58.88	5	متوسطة
7	مستوى فعالية الاستفادة من إعفاءات ضريبة الابنية والأراضي	3.11	.58	62.22	4	متوسطة
8	مستوى السماح لأي مشروع اجنبي ان يوظف عمالة اجنبية بما نسبته 70%	2.72	.89	54.44	9	متوسطة
9	مستوى توفير الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات	2.88	1.02	57.77	7	متوسطة
10	مستوى توفير مكاتب خاصة للمستثمرين لغايات تقديم التسهيلات	2.61	.69	52.22	10	متوسطة
11	مستوى استبعاد العلاقات الشخصية على الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	3.50	.85	70	1	مرتفعة
12	مستوى التحديث الدائم لتعليمات تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للأششطة الاقتصادية.	2.77	1.16	55.55	8	متوسطة
	المتوسط العام للفقرات مجتمعة (18-1)	3.01	.90	60.27	-	متوسطة

الفرضية الثانية : " هناك العديد من المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية " .

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (13-20) من أسئلة المحور الثاني من محاور الاستبانة والتي يمكن تلخيص نتائجها على النحو التالي من خلال الجدول رقم (3) والذي يشير إلى الإحصاءات الوصفية لآراء عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية، ومن خلال نتائج الجدول رقم (3) يتضح ما يلي:

1- تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (3.11- 4.05) ، وعليه فإننا نلاحظ أن أعلى المتوسطات تأييداً من قبل عينة البحث كان للفقرة رقم (20) والتي تتعلق بالكاليف الاستثمارية العالية، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.05) ونسبة التأثير (81%) وانحراف معياري (1.05).

2- كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (13) والتي تتعلق بمستوى الابتعاد عن العاصمة عمان، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.11) ونسبة التأثير (62.2%) وانحراف معياري (1.18) .

3- بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (3.63) ، كما بلغت نسبة التأثير للفقرات مجتمعة حوالي (72.7%) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة تقريباً (0.97)، وهذا يدل على قلة التباين والتشتت بين إجابات عينة البحث، وهو ما يشير أيضاً إلى أن هناك اتفاق وتأيد مرتفع بين أفراد عينة البحث حول درجة المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية .

جدول رقم (3): التحليل الوصفي لآراء عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية .

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التأثير %	ترتيب درجة الأهمية	وصف الأهمية
13	مستوى الابتعاد عن العاصمة عمان	3.11	1.18	62.22	8	مرتفعة
14	عدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة	3.38	.77	67.77	7	مرتفعة
15	عدم توافر البنية التحتية العالية المستوى والخدمات المساندة	3.66	.97	73.33	4	مرتفعة
16	عدم توافر الطرق البرية والتنقل السريع للبضائع بشكل آمن وفعال	3.77	1.06	75.55	3	مرتفعة
17	عدم توافر المزايا الطبيعية في العقبة والتي تجعلها مقصداً سياحياً جذاباً وبالتالي موقعا مثالياً للاستثمار في القطاع السياحي	3.94	.93	78.88	2	مرتفعة
18	تعدد إجراءات التسجيل والترخيص للأشطة الاقتصادية المختلفة	3.61	.84	72.22	5	مرتفعة
19	زيادة القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية	3.50	.70	70	6	مرتفعة

20	التكاليف الاستثمارية العالية	4.05	1.05	81.11	1	مرتفعة
	المتوسط العام للفقرات مجمعة (20-13)	3.63	.97	72.63	-	مرتفعة

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال نتائج البحث تبين للباحثة ما يلي :

1. أن الاصلاحات التشريعية التي أقرت في مجال الاستثمارات وما يتعلق بها من قوانين، تعليمات وأنظمة ذات علاقة بالمزايا والتسهيلات والضمانات لم تأتي أكلها بالشكل المتوقع لغايات جذب الاستثمارات العربية .
 2. أن هناك العديد من المعوقات والتي تحول دون جذب الاستثمارات العربية في منطقة العقبة الاقتصادية بالشكل المطلوب، كعدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة، عدم توافر البنية التحتية العالية المستوى والخدمات المساندة، عدم توافر الطرق البرية والنقل السريع للبضائع بشكل آمن وفعال، عدم توافر المزايا الطبيعية في العقبة والتي تجعلها مقصدا سياحيا جذابا وبالتالي موقعا مثاليا للاستثمار في القطاع السياحي، صعوبة إجراءات التسجيل والترخيص للأنشطة الاقتصادية المختلفة، زيادة القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى التكاليف الاستثمارية العالية.
- التوصيات :

1. اعادة صياغة وعمل النافذة الاستثمارية الموحدة بشكل يجعلها نموذجاً يحتذى به من خلال ابعادها عن اي بيروقراطية حكومية وإعطاء صلاحيات كاملة للمدوّبي الجهات المختلفة العاملة ضمن النافذة بالموافقة والبت بكافة المعاملات والطلبات باختلاف أنواعها فضلا عن تأهيلهم وعلى جميع المستويات سواء كانت مهنية او شخصية.
 2. رفد وحدة المستثمرين الاجانب داخل هيئة الاستثمار بموظفين على مستوى عالي من الكفاءة العلمية والعملية .
 3. تفعيل الحكومة الالكترونية للحصول على المعاملات وما تتطلب من موافقات عليها الكترونيا ما يسهل ويبسط عملية سير الاجراءات ويحسن الكثير في بيئة العمل ككل .
 4. الاسراع في اقرار قانون الاعسار المالي وصياغته بما يوفر الضمانة اللازمة لحماية حقوق الدائنين والمساهمين والعاملين مما يؤدي لتحفيز الاستثمار واستقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
 5. تحسين البيئة القضائية والمحاكم وابعادها عن المماطلة في حل النزاعات التجارية والفصل فيها من خلال تنظيمها بشكل اكبر وابعاد القضاة او المسؤولين عن تحمل العديد من القضايا المتشعبة والمتعددة.
 6. الحد من القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.
- المراجع العربية :

1. بجاوية، سهام (2005): الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.

2. جميل ، هيل عجمي ، (2002) ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن - حجمه ومحدداته ، إربد للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، إربد ، عمان ، ص 35-1 .
 3. طاقة وآخرون (2008)، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الاردني" دراسة تحليلية"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر ايار 2008م.
 4. عريقات، حربي (2007) : مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية، والمالية / جامعة فيلادلفيا، عمان، الاردن
 5. لوعيل، بلال (2015): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بحوث اقتصادية عربية ١٢٦ العددان ٦٩ /٧٠ شتاء ربيع 2001
 6. المالكي، عبد الله ، (2001)، الاستثمارات الخارجية في الأردن- مناخ الاستثمار ما هو؟، الاقتصاد المعاصر، العدد الأول، ص 21-22.
- المراجع الأجنبية :

1. Gilmore, Andrew, Donell, Aodhean, Carson, David and Cummins, Daryl (2003), Factors Influencing Foreign Direct Investment and International Joint Venture , International Marketing Review , Vol. 20 , No. 2 , Northern Ireland , P.P. 195 – 215 .
2. Kimberly K. Cavanagh.(2013). Shifting Landscapes: the Social and Economic Development of Aqaba, Jordan. (Doctoral dissertation). Retrieved from <https://scholarcommons.sc.edu/etd/1964>
3. Krajewski L., Ritzman L. and Malhotra M. (2010) Operation Management ,3rd Edition, Pearson prentice Hall.
4. Thomas , Head and Peter Sorensen Jr. (2005) , Attracting Foreign Direct Investment :- The Potential Role Of National Culture , Journal of American Academy Of Business , Cambridge , Vol. 6 , No. 1 , P.305.
5. Zekos , Georgios (2005) , Foreign Direct Investment In Digital Economy , European Business Preview , Vol. 17 No. 1 P.P. 52 – 68

1. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.
2. قانون الاستثمار الأردني 2006
3. قسم الأبحاث والدراسات ، 2003 ، واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية ، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد الأول ، العدد الثاني والثالث ، عمان - الأردن ص. 121 - 123 .

4. منتدى قضايا الاستثمار في الوطن العربي الذي عقد في العقبة خلال الفترة من 2015/12/17-16 بتنظيم من اتحاد رجال الأعمال العرب.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات، 2016
6. موقع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة <http://www.aseza.jo> /